تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال الأدوات المالية غير المصرفية من وجهة نظر هيئة سوق المال والبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة

د. أمين مرعي الدرباق
أستاذ مشارك بقسم المحاسبة
كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
amin.aldarbag@uob.edu.ly

د. عبد الناصر محمد أبوزقية
أستاذ مشارك بقسم المحاسبة
كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة
buzgaia2006@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعريف بأدوات التمويل غير المصرفية ودراسة واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة عن طريق أدوات التمويل غير المصرفية، والأسباب التي تحول دون استخدام هذه الأدوات في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وإيجاد الحلول للتوجه لاستخدام هذه الأدوات، وقد تم استخدام المنهج النوعي في جمع وتحليل البيانات، ولجمع البيانات تم إجراء مقابلات شخصية مع موظفي الإدارة العليا بالبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وأعضاء من لجنة الإدارة بهيئة سوق المال، وقد توصلت الدارسة إلى أنه لا يتم استخدام أدوات التمويل غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك لعدة أسباب من أهمها عدم وجود الثقافة المالية بمثل هذه الأدوات وضعف البنية التحتية والتشريعية وعدم الاستقرار السياسي والأمني وعدم وجود مؤسسات جاهزة، وكذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من الحلول قد تسهم في تفعيل استخدام أدوات التمويل غير المصرفية من أهمها نشر الثقافة والتوعية بأدوات التمويل غير المصرفية، وتطوير التشريعات واللوائح، وتعزيز الشراكات الاستثمارية، وتطوير أدوات التمويل الإلكتروني، وجذب الاستثمار الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغرى والمتوسطة، الأدوات المالية غير المصرفية

Financing Small and Medium Enterprises through Non-Banking Financial Instruments Perceptions of Libyan Market Authority and the National Program for (SMEs)

Dr. Amin Marei Aldarbag
Associate Professor
Department of Accounting
Faculty of Economics - University of Benghazi
amin.aldarbag@uob.edu.ly

Dr. Abdalnasr Mohamed Buzgaia
Associate Professor
Department of Accounting
Faculty of Economics - University of Misurata
buzgaia2006@gmail.com

Abstract

The study aimed to introduce non-banking financing tools, study the reality of financing small and medium enterprises (SMEs) through non-banking financing tools, and the reasons that prevent the use of these tools in financing small and medium enterprises, and find solutions to guide the use of these tools. A qualitative approach was used in collecting and analyzing data. To collect data, interviews were conducted with senior management employees of the National Program for Small and Medium Enterprises and members of the Management Committee of the Capital Market Authority. The study concluded that non-banking financing tools are not used to finance small and medium enterprises for several reasons, the most important of which is the lack of financial culture such as These tools are weak in infrastructure and legislation, political and security instability, and the lack of ready institutions. The study also found a set of solutions that may contribute to activating the use of non-banking financing tools, the most important of which are spreading culture and awareness of non-banking financing tools, developing legislation and regulations, strengthening investment partnerships, developing Electronic financing tools, attracting foreign investment.

Key words: small and medium enterprises (SMEs), non-banking financing tools.

المقدمة

تعد المشروعات الصغرى والمتوسطة أحد روافد النمو في الاقتصاديات في معظم الدول، وذلك لأنها تسهم في رفع الناتج القومي من جهة، كما تسهم في خفض البطالة بمختلف أشكالها (قريره، 2017)، و قد زاد الاهتمام بهذا النوع من المشاريع في نهاية القرن الماضي نتيجة لميزاتها المختلفة، وذلك نظراً لعدد من الأسباب منها أنها لا تتطلب رأس مال ضخم، كما أنها تسهم بفعالية في زيادة النشاط الاقتصادي ورفع إيرادات الدولة، وكذلك لا تشكل خطراً كبيراً على توازن الاقتصاد الكلي في حال تعرضت للإفلاس كما هو الحال بالنسبة للمشاريع الكبرى، هذا بالإضافة إلى إسهامها الفعال في القضاء على البطالة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لكن مع ذلك تبقى هناك عدة عوائق تواجه هذا النوع من المشاريع الذي يعوق دون تطويرها و مساهمتها في التنمية، ولعل من أبرز العوائق و أهمها هو مشكلة التمويل.

تعتمد عملية تمويل المشروعات الاقتصادية بمختلف أنواعها على أسواق المال التي تنقسم بدورها إلى أداتين مختلفتين وأولهما سوق النقد الذي تشرف عليه المصارف المركزية ويندرج تحتها المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، أما الثاني فهو سوق رأس المال والذي يخضع للإشراف والرقابة من قبل هئية الإشراف والرقابة على سوق رأس المال، ويندرج تحت سوق رأس المال الأسواق المالية وصناديق الاستثمار وشركات التمويل وشركات الوساطة.

مشكلة الدارسة

على الرغم من اهتمام الحكومات المتعاقبة في ليبيا على تشجيع التوجه إلى الاعتماد على القطاع الخاص والإسهام في النهوض بالاقتصاد الوطني وتنوع مصادره، وكذلك التوجه إلى تشجيع أصحاب المبادرات والأفكار الرائدة وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ومحاولة توفير التمويل لهذه المشروعات من مصادر مختلفة، من أجل ذلك أصدرت الحكومات المتعاقبة مجموعة من التشريعات في هذا الاتجاه منها على سبيل المثال إنشاء سوق المال الليبي، وبعد ذلك تم إصدار القانون رقم 11 لسنة 2010 بشأن سوق المال واللائحة التنفيذية للقانون رقم 11 لسنة 2010 م بشأن سوق المال، وتم بموجب القانون رقم 11 لسنة 2010 بشأن سوق المال إنشاء هئية سوق المال، والقانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار، والقانون رقم15 لسنة 2010 بشأن التأجير التمويلي والقرار رقم 427 لسنة 2010 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 15 لسنة 2010 بشأن التأجير التمويلي، والقانون رقم 4 لسنة 2016 بشأن الصكوك وقرار لجنة هئية سوق المال بشأن اللوائح التفصيلية للصكوك، وقرار لجنة إدارة هيئة سوق المال رقم 11 لسنة 2020 بشأن القواعد المنظمة لنشاط رأس المال المخاطر وغيرها من القوانين، وعلى الرغم من ذلك مازال التوجه إلى الأدوات المصرفية في تمويل المشروعات بصفة عامة ومنها المشروعات الصغرى والمتوسطة وتجاهل الأدوات غير المصرفية التي تم إصدار تشريعات لها في ليبيا والمتمثلة في التأجير التمويلي والصكوك

المالية ورأس المال المخاطر، ومن جانب آخر أثبتت الدراسات أن المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا تعاني من مشاكل عديدة ومن ضمنها ضعف التمويل وعدم توفره (حسن، 2017) والافتقار إلى وجود آليات واضحة للتمويل (المايل و الشريجي، 2017)، ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

ما هو واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام الأدوات غير المصرفية ؟

ما هي الأسباب وراء عدم استخدام الأدوات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؟

ما هي الحلول المقترحة للتوجه لاستخدام الأدوات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؟

أهداف الدراسة

من خلال مشكلة الدراسة وللإجابة على تساؤلاتها، تسعى هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

تشخيص واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام الأدوات غير المصرفية.

التعرف على الأسباب وراء عدم استخدام الأدوات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

إيجاد الحلول المقترحة للتوجه لاستخدام الأدوات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أنها تناقش موضوع ذا أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وهو تنويع مصادر الاقتصاد من خلال التركيز على المشروعات الصغرى والمتوسطة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التوجه إلى استخدام أدوات التمويل غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة يعد ذا أهمية خاصة في ظل عزوف سوق النقد والمتمثل في المصارف التجارية عن تلبية كل الاحتياجات في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة نظرا لما يصاحبها من مخاطر.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج النوعي الذي يعتمد على جمع البيانات وتحليلها بطريقة غير كمية، وتعتبر الدراسات النوعية دراسات استكشافية وتفسيرية بطبيعتها وتقوم على جمع البيانات باستخدام المقابلة الشخصية أو الملاحظة المباشرة ودراسة وقراءة البيانات والأحداث بأسلوب غير كمي ، ثم تحليل هذه البيانات تحليلا ذو طبيعة تفسيرية وليس تحليلاً إحصائياً (يونس، 2017).

أداة ومصادر جمع البيانات

لغرض جمع البيانات فقد تمَّ دراسة وتحليل المنشورات والقوانين المنظمة لعمل المصارف التجارية هئية سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار في ليبيا والقوانين المتعلقة بأدوات التمويل غير المصرفية،وقد تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى في هذا الجانب من البيانات، وكذلك استخدام المقابلة الشخصيّة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتعتبر المقابلات الشخصية إحدى أهم وسائل جمع البيانات لما توفره من عمق في الإجابات ولسهولة الحصول على بيانات من الصعب الحصول عليها بواسطة قوائم الاستبيان، وكذلك المرونة في طرح الأسئلة.

وفيما يتعلق بأبحاث العلوم الاجتماعية فإنَّ هناك نوعين من المقابلات من حيث طبيعة الأسئلة المطروحة تتمثل في: المقابلة غير المقنَّنة (أو

الحرّة) والمقابلة المقنّنة (أو المقيّدة)، فالأولى لا تقوم على وضع الأسئلة بشكل مسبق ولكن يقوم الباحث بطرح سؤال عام عن المشكلة، ومن خلال الإجابات يتسلسل في طرح الأسئلة الأخرى، أما النوع الثاني من المقابلات فهو الذي تكون أسئلته محددة ومتسلسلة بحيث تطرح نفس الأسئلة في كل مقابلة وبنفس التسلسل من خلال قائمة مجهزة لدى الباحث (عليان، 2001)، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على النوعين معاً من المقابلات كأداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال إعداد قائمة مسبقة بأسئلة المقابلة وخلال الأسئلة أو بعد الانتهاء منها يترك المجال للمشارك بالتحدث بشكل عام ومستفيض عن موضوع الدراسة.

عينة ومجتمع الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في عينة مختارة من بعض أعضاء هئية سوق المال ومن العاملين من الإدارة العليا في البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وهذه العينة في ذات الوقت تمثل مجتمع الدراسة حيث أنه في البحوث النوعية وفي هذا النوع من العينات لا يمكن تعميم نتائج الدراسة، وأمكننا إجراء عدد خمس مقابلات ثلاثة مع أعضاء من هئية سوق المال وأثنان من الإدارة العليا للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

أداة تحليل البيانات

لغرض تحليل البيانات النوعية التي تم جمعها بواسطة المقابلات الشخصية فقد تم استخدام طريقة تحليل الموضوعات (Thematic analysis) باعتبارها أكثر الطرق استخداماً، وتقوم هذه الطريقة على عدة خطوات متتابعة ومتصلة تتعلق بتنظيم ووضع بيانات المقابلات الشخصية في موضوعات أو فئات محددة ومن ثم ترميزها وفقاً لتبويبات محددة، ومن ثم شرحها وتفسيرها تحليلياً واستخلاص النتائج منها، وتم الاستعانة في ذلك باستخدام حزمة برامج تحليل البيانات النوعية Ver (QDA) 2020MAX. لتحليل المقابلات الشخصية.

الدراسات السابقة

العديد من الدراسات تناولت التمويل في المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا تمكنا من الحصول على عدد منها وهي كالتالي:

. دراسة إجبارة وإجبارة (2016) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المشروعات الصغرى والمتوسطة وأثرها الإيجابي على التنمية الاقتصادية، وكذلك التعرف على المعوقات التي تؤدي إلى فشل المشروعات الصغرى والمتوسطة، والتركيز على الجانب التمويلي وأهمية الدور الذي قد تلعبه المصارف الاسلامية في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال دراسة نظرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم الصعوبات وأسباب فشل المشروعات الصغرى والمتوسطة هو ما يتعلق بالجانب التمويلي، وقد أشارت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية قد تسهم في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة لما لها من دور مهم وما تقدمه من تسهيلات وخيارات تمويلية تتناسب وظروف وإمكانيات هذه المشروعات من خلال الصيغ التمويلية المختلفة.

. دراسة حمد وامنيسي (2016) هدفت الدراسة إلى التركيز على الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغرى في البيئة الليبية، وتم جمع البيانات عن

طريق صحيفة استبيان وزعت على عينة الدراسة من أصحاب المشروعات الصغرى في مدن مصراتة وزليتن وطرابلس والزاوية وغريان، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج ومن ضمنها أن المصارف تتجنب تمويل المشروعات الصغرى، كما أن هناك صعوبات في الحصول على التمويل تمثلت في صعوبة توفير الضمانات التي تطلبها المصرف وكثرة الاجراءات الروتينية، وفي حال تم التمويل فإن القروض غير كافية لاحتياجات المشروع وقصر فترة السماح الممنوحة للمشروع بعد الحصول على القرض، كما أن أصحاب المشاريع الصغيرة يبتعدون عن القروض المصرفية لمخالفتها للشريعة الاسلامية.

. دراسة قلم)2017) التي هدفت إلى التعرف على واقع ودور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى القائمة في المنطقة الجنوبية، وكذلك معوقات تمويل هذه المشروعات، وقد تمثل مجتمع الدارسة في المصارف التجارية والمتخصصة، وتم جمع بيانات الدراسة من خلال استبيان وزع على العاملين في المصارف التجارية والمتخصصة، وكذلك الاستعانة بتقارير المصرف الزراعي ومصرف التنمية، وخلصت الدراسة إلى أن أغلب المشروعات الصغرى ومتناهية الصغر في المنطقة الجنوبية يتم تمويلها ذاتيا، كما أن هناك بعض المشاريع التي تم تمويها من بعض المصارف غير انها لم تحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوصلت الدراسة ايضا إلى وجود معوقات فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغرى.

. دراسة المايل والشربجي (2017) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المشروعات الصغرى و المتوسطة من خلال إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع العاملين في البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود جملة من المعوقات التي تحول دون تحقيق المشروعات الصغرى والمتوسطة لأهدافها منها ضعف في التمويل والاقتراض من قبل المؤسسات المالية على الرغم من وجود المقومات اللازمة لتنشيط المشروعات الصغرى والمتوسطة.

. دراسة أبو شعالة (2019) هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا وإبراز أهمية الدور التمويلي لصيغ التمويل الإسلامي وإمكانية تطبيقها في دعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت بيانات الدارسة من المصادر الثانوية والمتمثلة في الكتب والدراسات وغيرها، وتوصلت الدراسة إلى أن المشكلة الرئيسة للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا تتمثل في الحصول على التمويل اللازم.

. دراسة البراني والوريدي (2019) هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تمويل المشروعات الصغرى في ليبيا، واستخدمت صحيفة الاستبيان لجمع المعلومات التي وزعت على عينة الدراسة والمتمثل في العاملين بقسم الائتمان في المصارف التجارية، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج منها عدم تبني المصارف التجارية سياسة تمويل للمشروعات الصغرى، وغياب التشريعات والقوانين التي تنظم عمل المشروعات الصغرى، وقلة الموارد المالية للمصارف التجارية، ومخاطر تمويل المشروعات الصغرى والمتمثلة في تعثر المشروع، ضعف الضمانات

المقدمة للمصارف من أصحاب المشروعات، وعدم وجود دفاتر وسجلات محاسبية للمشروعات الصغرى.

. دراسة رحاب والفراح (2019) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وتحديد معوقات التمويل من خلال مراجعة الدراسات السابقة والاحصائيات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دور للمصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة ولكن هذا الدور تراجع بعد صدور القانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة، كما أنه توجد العديد من المعوقات التي تعوق التمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة منها عدم القدرة على تقديم ضمانات وعدم وجود بيانات وسجلات محاسبية.

. دراسة راغب ورجب والهرام (2020) هدفت الدراسة إلى دراست واقع المصارف الليبية ودورها في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وأثر الإقراض المصرفي للمشروعات الصغرى والمتوسطة على معدل النمو في الناتج المحلي ونصيب الفرد منه والفائض والعجز في الميزان التجاري ومعدل التوظيف للعمالة الجديدة في المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتمثل مجتمع الدراسة في المصارف العاملة في ليبيا، وقد تم الاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة من 2000 إلى 2018، وأظهرت النتائج أن هناك تأثير إيجابي للإقراض المصرفي للمشروعات الصغرى والمتوسطة على الناتج المحلي الليبي وعلى نصيب الفرد من الناتج المحلي وعلى الميزان التجاري الليبي ومعدل توظيف العمالة الجديدة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة.

. دراسة سويكر (2022) هدفت الدراسة إلى توضيح العقبات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا وإبراز الدور المرتقب للتمويل الإسلامي وأدواته المختلفة في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم الحصول على بيانات الدراسة من الإحصائيات والدراسات خلال الفترة من 2004 إلى 2015، وقد توصلت الدراسة إلى أن صيغ التمويل الإسلامي تسهم في توزيع المخاطر بين صاحب المشروع والممول، كما أنها على عكس التمويل التقليدي فإنها لا تحتاج إلى ضمانات وشروط معينة.

. دراسة عبد الصمد والزوام (2022) هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم مصادر تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وتحديد أهم المعوقات المحاسبية والتمويلية التي تواجه هذه المشروعات، وتمثل مجتمع الدراسة في المشروعات الصغرى والمتوسطة وتم أخذ عينة من مدينة سبها وقد استخدمت صحيفة الاستبيان لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم المشروعات الصغرى والمتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي ولا تسهم المصارف بشكل جيد في عملية التمويل، وذلك نظرا لعدم قدرة أصحاب المشاريع على تقديم الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل من المصارف نظرا لعدم وجود سجلات مالية يعتمد عليها.

. دراسة سويكر وسعيداني (2022) هدفت الدراسة إلى تحليل معوقات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وتم جمع البيانات عن طريق صحيفة استبيان وزعت على أصحاب المشروعات

الصغرى والمتوسطة في مدينة سرت، وتوصلت الدراسة إلى وجود عدد من المعوقات التي تحول دون الحصول على تمويل من المصارف التجارية تتمثل في: مخالفة المصارف التي تتعامل بالفائدة للشريعة الإسلامية، تكلفة الحصول على القروض فهي ترفع من نسبة المديونية مما يحد من قدرة الحصول على تمويل أخر، عدم وجود برامج خاصة في المصارف التجارية لتقديم قروض للمشروعات الصغرى والمتوسطة تراعي فيها طبيعة هذه المشروعات، التدخل بالغرامات أو الحجز على المشاريع عند التأخر في سداد الأقساط، غياب الشفافية عند منح القروض، عدم توافق القروض الممنوحة مع احتياجات المشروع من حيث المدة والقيمة.

باستعراض الدراسات السابقة التي تناولت جوانب عدة من تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، تبين أن كل الدراسات المشار إليها ركزت على تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة عن طريق أدوات التمويل المصرفية والمتمثلة في المصارف التجارية والتخصصية ومعوقات هذا النوع من التمويل، واعتمدت معظم الدراسات في جمع البيانات على صحيفة الاستبيان أو الحصائيات والتقرير الرسمية، أو كانت دراسات نظرية اعتمدت على البيانات الواردة في دراسات سابقة ولم يتم تناول أدوات التمويل غير المصرفية في الدراسات التي تمكنا من الحصول والاطلاع عليها.

ومن هذا المنطلق فإن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات المشار إليها أنها تعتمد على المنهج النوعية في جمع وتحليل البيانات، تم ذلك عن طريق إجراء مقابلات شخصية مع مسؤلين في هيئة سوق المال والبرنامج الوطني للمشروعات الصغيرى والمتوسطة لجمع البيانات، وكذلك موضوع الدراسة الذي يناقش أدوات التمويل غير المصرفية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة والتي لم يتم دراستها – على حد علمنا- في البيئة الليبية سابقا بشكل عام وخاصة في المشروعات الصغرى والمتوسطة.

الإطار النظري

أدوات التمويل غير المصرفية

هناك العديد من مصادر التمويل غير المصرفية التي يُمكن الاستعانة بها لتمويل المشروعات من أهمها على سبيل الذكر لا الحصر:

1.التمويل الذاتي: غالباً ما يحاول صاحب المشروع تمويل مشروعه بشكل ذاتي لإطلاق الشركة والاحتفاظ بالسيطرة الكاملة عليها، وجني المزيد من الأرباح، من خلال استخدام مدخراته، أما إذا كان هذا صعباً فيجب البحث عن مصدرٍ ثانٍ.

2.التمويل الانطلاقي: وهو عبارة عن تمويل يتم توفيره للشركات الناشئة والمشاريع الجديدة والمبتكرة في مراحل مبكرة من التأسيس والتطوير. ويعتبر هذا التمويل أحد أهم أشكال التمويل غير المصرفي.

3.التمويل الملائكي: وهؤلاء هم أصحاب الثروات الذين يستثمرون في الشركات في المراحل الأولى من تأسيسها لمساعدتها على النمو والتقدم، وذلك مقابل الحصول على حصة من الأرباح بالتأكيد، وغالباً ما يتمتعون بمعرفة وخبرة تجارية واسعة في مجالهم تُساعد في تحسين عمل المشروع وتوسعته، ولذلك فإنهم سيقومون بمراجعة خطة العمل الاستراتيجية التي وضعتَ بدقة كبيرة للتأكد من جدواها.

4.ديون بطاقات الائتمان: عادةً ما تكون هذه الطريقة

من أبسط طرق اقتراض الأموال، وذلك لأنها نوع من الالتزام الذي لا يتطلب أي ضمانات، مما يجعلها تتناسب والقروض قصيرة الأجل للشركات الصغرى أو أصحاب الأعمال الذين يريدون الحفاظ على حقوق ملكية كاملة لهم، وعلى الرغم من أن قيمة قرض البطاقات الائتمانية سيكون أقل مما قد يمنحه المصرف أو أي مؤسسة مانحة أخرى، وإن متوسط سعر الفائدة مرتفع، إلا أن الكثيرين يلجؤن إليه بسبب المرونة والمقدرة على ضبط قيمته بما يتلاءم مع مقدرتهم على الدفع والسداد.

5.التمويل الأخضر: وهي أداة تمويل جديدة تهدف إلى تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة التي تهتم بالحفاظ على البيئة وتكون مستدامة. يتم تمويل هذه المشاريع عن طريق صناديق الاستثمار الأخضر والجهات المانحة.

6.منصات التمويل الجماعي: اكتسبت منصات التمويل الجماعي الإلكترونية شعبيةً كبيرة في السنوات الأخيرة، وتقوم فكرتها على عرض فكرة صاحب المشروع على إحدى المنصات مع خطة العمل الاستراتيجية والأرباح المتوقعة وإمكانيات النمو، وفي حال اقتنع الآخرون بالفكرة فسيقومون بتمويلها ومنح رأس المال اللازم للبدء.وقد يتطلب ذلك جهداً كبيراً أحياناً كإرفاق مقطع فيديو أو صوراً للمنتجات، ولكن ذلك يجعل التمويل الجماعي طريقة ممتازة للترويج للمشروع وبيع منتجاته أيضاً، كما يمكنك إنفاق جزء كبيرٍ من أموال التمويل على التسويق والحوافز والمكافآت لإقناع الأشخاص بالانضمام إليك.

7.رأس المال الاستثماري: غالباً ما يختص هذا النوع من الاستثمار بالشركات الكبيرة في مجال التكنولوجيا، التي تبحث عن أفكار أو شركات ناشئة يُمكنها الاستثمار فيها مقابل الحصول على حصة كبيرة من الأسهم، وهو ما سيُقلل من سيطرة صاحب المشروع عليه وتحكمه فيه. وتجمع الصناديق المشتركة وصناديق رأس المال الاستثماري الأموال من أولئك المستثمرين، كما تستفيد من معرفتهم وخبرتهم في المجالات التي يستثمرون فيها

8.التخصيم: وهو لضمان مخاطر الصادرات، حيث تقوم الشركة بنشاط التخصيم، وهو يعنى إمكانية إقراض الشركات بقيمة فواتير بيعهم للمنتجات، وما يحدد طبيعة الموافقة على منح القرض من عدمه ليس الوضع المالي للبائع «الشركة المقترضة» ولكن قدرة مشترى البضاعة على السداد، فإذا توفر هذا يتم تقديم القرض، وهو ما يسهل العمل للشركات الصغرى والمتوسطة التي تقوم بالتصدير وكذلك العاملة بالسوق المحلى.

9.التأجير التمويلي: هذا النظام الذي يعتمد على وجود مؤجر «شركة التأجير التمويلي» ومستأجر «العميل أو المصنع» وتدخل شركة التأجير في شراء الآلات والمعدات للعميل وسداد قيمتها لتكون مالكة لهذه الأصول لحين قيام العميل أو المصنع بسداد إيجار ومن حقه في نهاية المدة الحصول على هذا الأصل «الآلات» بقيمة مالية اسمية، وهو نظام سريع في تمويل المشروعات

10.التمويل عبر الصكوك المالية: وهي أداة تمويل تستخدم في الشرق الأوسط وآسيا، وتعتبر الصكوك أداة دينية غير ربوية تصدرها الشركات والحكومات لجمع الأموال. وتختلف الصكوك عن السندات

التقليدية في أنها لا تحتوي على فوائد ربوية.

11.رأس المال المخاطر: وهي أداة تمويل يتم توفيرها من قبل شركات استثمار المخاطرة للشركات الصغرى والناشئة التي تعمل في قطاعات التكنولوجيا والابتكار. تقدم شركات الاستثمار المخاطر تمويلًا للشركات الصغرى مقابل حصة في رأس المال وقيمة الشركة.

12.صناديق الاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة: وهو من أهم وسائل التمويل غير المصرفية، يقوم صندوق الاستثمار بتمويل المشروع الصغير أو المتوسط وإعادة هيكلته بالكامل لتحويله إلى الربحية من خلال الإصلاحات الإدارية التي يقوم بها الصندوق. وهنا يكون دور صناديق الاستثمار تعديل أوضاع هذه الشركات بفصل الملكية عن الإدارة وإعادة بناء القوائم المالية وعمل دورة مستنديه للشركة، وتعيين مدير مالي

أدوات التمويل غير المصرفية في التشريعات الليبية

نظم المشرع الليبي من خلال مجموعة من القوانين واللوائح والقرارات عملية تمويل الشروعات بصفة عامة عن طريق أدوات التمويل غير المصرفية، والتي سنعرضها فيما يلي:

التأجير التمويلي:

أصدر المشرع الليبي القانون رقم 15 لسنة 2010 بشان التأجير التمويلي، وقد تناول القانون جوانب التأجير التمويلي من عقد التأجير التمويلي والالتزامات على كل من المؤجر والمستأجر والتنازل عن العقد وإنقضاء العقد والمعاملة الضريبية لعمليات التأجير التمويلي.

وقد أجاز القانون للمستأجر الحق في اختيار شراء المال المؤجر كله أو بعضه في الموعد وبالثمن المتفق عليه والمحدد في العقد، مع مراعاة المبالغ المدفوعة كإيجار عند تحديد الثمن، وفي حالة عدم اختيار شراء المال المؤجر يحق له رده إلى المؤجر وتجديد العقد بالشروط التي يتفق عليها (مادة 8).

ومن ضمن المميزات التي أقرها المشرع الليبي لعملية التأجير التمويلي هي إعفاء عقد تملك المال المؤجر من ضريبة الدمغة وكذلك رسوم التسجيل العقاري عند انتقال ملكية المال إلى المستأجر (مادة 26).

ومن تم صدر قرار رقم 427 لسنة 2010 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 15 لسنة 2010 بشأن التأجير التمويلي، وقد تضمنت اللائحة التنفيذية الجوانب التفصيلية للتأجير التمويلي من عقد التأجير والتأمين على المال والتفاوض عليه وكيفية تسليم واستلام المال وسجل قيد المؤجرين وشروط القيد في السجل واجراءات القيد والقيد في سجل المصدرين والمستوردين وسجل عقود التأجير التمويلي وحق شراء المال وغيرها من الضوابط التفصيلية لعمليات التأجير التمويلي.

الصكوك المالية

أصدر المشرع الليبي القانون رقم 4 لسنة 2016 في شأن الصكوك، وتناول القانون الصكوك الحكومية وغير الحكومية وجهه إصدارها وطبيعة الصكوك وأنواعها وشروطها وكيفية الاكتتاب فيها ومجالات الصكوك وطريقة تداولها واستردادها وتحويلها إلى أسهم والرقابة عليها من قبل الهيئات الرقابية الشرعية ومراجعتها من قبل مراجع خارجي وغيرها من الضوابط.

وقد اشترط المشرع على أن تتوافق الصكوك التي

يتم إصدارها مع أحكام الشريعة الاسلامية كذلك ما يبرم من عقود لأغراض إصدارها، ويتم إجازة الصكوك وعقودها من قبل هيئة الرقابة الشرعية والمشكلة من قبل هيئة سوق المال والهيئة الشرعية لدى جهة الإصدار والمشكلة من الجمعية العمومية للجهة المصدرة (مادة 38، 39، 40).

وقد أصدرت لجنة إدارة هيئة سوق المال اللوائح التفصيلية للصكوك التي تضمنت أحكام تمهيدية والشروط القانونية للصكوك والأحكام والضوابط الشرعية لإصدار الصكوك التمويلية وأطراف عملية التصكيك وضوابط والعلاقة بين جهة الإصدار والمصدر وكذلك العلاقة بين جهة الإصدار ومالكي الصكوك، وضمان القيمة الاسمية أو قدر معين من الربح وتداول الصكوك وإنتهاء الصكوك وعملية إدراج الصكوك بالسوق الأولي (الاكتتاب) والأحكام الخاصة بإصدار صكوك جديدة وتداول الصكوك بالسوق الثانوي.

وقد أشار القانون رقم 4 لسنة 2016 في شأن الصكوك لعدد من الصكوك المتوفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومنها على سبيل المثال (مادة 10) أولا: صكوك التمويل وتنقسم إلى ثلاث أنواع وهي صكوك المرابحة وصكوك الاستصناع وصكوك السلم، ثانيا: صكوك الإجارة وتنقسم إلى ثلاث أنواع أيضا وهي صكوك ملكية الأعيان القابلة للتأجير وصكوك ملكية منافع الاعيان القابلة للتأجير وصكوك ملكية منافع الأعيان القابلة لإعادة التأجير، ثالثا: صكوك الاستثمار وهي ثلاث أنواع صكوك المضاربة و صكوك الوكالة بالاستثمار وصكوك المشاركة، رابعا: صكوك المشاركة في الإنتاج وهي ثلاثة أنواع صكوك المزارعة وصكوك المساقاة وصكوك المغارسة، خامسا وأخيراً: صكوك المحافظ الاستثمارية.

رأس المال المخاطر

أصدرت لجنة إدارة هيئة سوق المال قرارها رقم 11 لسنة 2020 بشأن القواعد المنظمة لنشاط رأس المال المخاطر، ويتمثل نشاط رأس مال المخاطر في تمويل الشركات التي تصدر أوراقاً مالية، أو دعمها، أو تقديم الخدمات الفنية والإدارية لها، أو المشاركة في المشروعات والمنشآت وتنميتها بقصد تحويلها إلى شركات مساهمة متى كانت هذه المشروعات أو تلك الشركات عالية المخاطر، أو تعاني قصورا في التمويل وما يستتبعه من طول دورة الاستثمار (مادة 1). ويتم تمويل المشروعات باستخدام رأس المال المخاطر عن طريق شركات مرخص لها من قبل هيئة سوق رأس المال كشركات رأس المال المخاطر (مادة 1).

كما أجاز القرار إنشاء صناديق عاملة في مجال رأس المال المخاطر، هذه الصناديق ذات طبيعة خاصة تهتم بتمويل ودعم استثمارات تحتوي على نسبة مخاطرة أعلى من المتوسط المتعارف عليه مقابل مردودية مالية عالية في حالة نجاح المشروع، تأكيداً لمبدأ أن الربحية مرتبطة إلى حد كبير بمستوى المخاطرة في الاستثمار، ويتم تأسيس صناديق رأس المال المخاطر فقط من طرف شركات رأس المال المخاطر وهي تختلف عن صناديق رأس المال الاستثماري الوارد ذكرها في القانون رقم 46 لسنة 2012 الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف والقانون رقم 11 لسنة 2010 بشأن سوق المال ولائحته التنفيذية (مادة 1).

وتتخذ صناديق رأس المال المخاطر أحد الشكلين التاليين إما الصناديق المفتوحة وهي صناديق ذات رأس مال متغير، يزيد رأس ماله بإصدار وثائق جديدة أو ينخفض باسترداد بعض الوثائق خلال الفترة المحددة في نظامه الأساسي، أو الصناديق المغلقة وهي صناديق ذات رأس مال ثابت، ولا يجوز إسترداد الحصص إلا في نهاية مدته، ويجوز زيادة رأس ماله بطرح وثائق جديدة، وفقا لما يقرره نظامه الأساسي، ويتم إدراج تلك الوثائق فى سوق المال، ويجب على الصندوق الذي يرغب في الإستثمار في القطاع العقاري أن يكون مغلقاً (مادة 22).

الإطار العملي

إن ما نصت عليه القوانين واللوائح والقرارات المشار إليها في مشكلة الدراسة ومتن الدراسة من توسيع لقاعدة التمويل وفتح المجالات وتنظيم عمليات التمويل عن طريق مصادر أخرى غير المصادر المصرفية، وملاحظة القصور في استخدام هذه المصادر في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بشكل خاصة، يطرح عدة تساؤلات حول واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام أدوات التمويل غير المصرفية، وما هي الأسباب التي أدت إلى عدم استخدام هذه الأدوات، والحلول المقترحة لتشجيع استخدامها في التمويل، سيما أن المشرع كان يهدف من وراء إصدار هذه التشريعات تنويع مصادر التمويل وتوسيع القاعدة الاقتصادية من خلال إنشاء مشروعات تسهم في زيادة الناتج المحلي وتستوعب العمالة العاطلة في الدولة.

عليه سنناقش في الجانب العملي ابتداءً تشخيص واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام الأدوات غير المصرفية والمتمثلة في التأجير التمويلي والصكوك المالية و رأس المال المخاطر، ثم بعد ذلك تحديد الأسباب وراء عدم استخدام الأدوات غير المصرفية والمتمثلة في التأجير التمويلي والصكوك المالية و رأس المال المخاطر في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وصولا إلى إيجاد الحلول المقترحة للتوجه لاستخدام الأدوات غير المصرفية والمتمثلة في التأجير التمويلي والصكوك المالية و رأس المال المخاطر في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وذلك باستخدام أسلوب المقابلات الشخصية (المقنَّنة وغير المقنَّنة) كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة والمتمثلة في كل من: البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وهيئة سوق المال، وقد تضمنت المقابلة المقنَّنة مجموعة من الأسئلة المحددة والواردة بالجدول رقم (1)، والذي ترك المجال بعدها للمستجيب بالتحدث بشكل عام ومستفيض ودون أسئلة محددة عن موضوع الدراسة في شكل مقابلة غير مقنَّنة.

جدول رقم (1)

اسئلة المقابلة
ما هو واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام التأجير التمويلي؟
ما هو واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام الصكوك المالية؟
ما هو واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام رأس المال المخاطر؟
ما هي الأسباب وراء عدم استخدام التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؟
ما هي الأسباب وراء عدم استخدام الصكوك المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؟
ما هي الأسباب وراء عدم استخدام رأس المال المخاطر في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؟
ما هي الحلول المقترحة للتوجه لاستخدام التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؟
ما هي الحلول المقترحة للتوجه لاستخدام الصكوك المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؟
ما هي الحلول المقترحة للتوجه لاستخدام رأس المال المخاطر في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؟
أي إضافة تود إضافتها تتعلق موضوع الدراسة؟

واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام أدوات التمويل غير المصرفية:

على الرغم من إصدار التشريعات التي تنظم التمويل باستخدام أدوات التمويل غير المصرفية غير أن إجابات المشاركين في الدراسة عن واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام هذه الأدوات أجمعت على أنه غير مفعل في الواقع في ليبيا، على الرغم من أن المشاركين يجمعون أن استخدام هذا النوع من التمويل يعد حلا ممتازاً (على حد تعبير أحد المشاركين) لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا نظرا لأن المؤسسات المصرفية تبتعد عن تمويل مثل هذه المشروعات لما يصاحبها من ارتفاع في المخاطر.

الأسباب وراء عدم استخدام أدوات التمويل غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة:

أشار المشاركون في الدراسة إلى مجموعة من الأسباب التي تجعل استخدام الأدوات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا يواجه بعض التحديات، ومن أهم هذه الأسباب:

قلة الوعي وضعف الثقافة المالية: وهو ما يجعل من الصعب على المستثمرين وكذلك أصحاب القرار فهم واستخدام الأدوات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

عدم الاستقرار السياسي والأمني: ما يجعل من الصعب على المستثمرين والممولين الاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام الأدوات غير المصرفية في ظل عدم الاستقرار وزيادة المخاطر.

ضعف البيئة التشريعية وعدم مواكبة القوانين واللوائح: تواجه الأدوات غير المصرفية بعض التحديات في ظل عدم الاستقرار، فيمكن أن تواجه صعوبات في الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرسمية لعدم توافقها مع التشريعات والقوانين التقليدية المعمول بها على الرغم من صدور بعض التشريعات ولكنها غير كافية بدليل عدم تطبيقها إلى الآن.

ضعف البنية التحتية المالية: وهو ما يجعل من الصعب على الأدوات غير المصرفية بالوصول إلى المشروعات الصغرى والمتوسطة وتوفير التمويل اللازم لها.

ضعف القطاع الخاص وازدياد المخاطر: ولذلك يفضل المستثمرون استخدام الخيارات التقليدية لتمويل المشروعات، مثل البنوك والمؤسسات المالية التقليدية، بدلاً من استخدام الأدوات غير المصرفية.

عدم وجود مؤسسات جاهزة لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة عن طريق أدوات التمويل غير المصرفية.

الحلول المقترحة للتوجه لاستخدام أدوات التمويل غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة:

نشر الثقافة والتوعية: يجب أن يتم توفير دورات تدريبية وبرامج توعوية مكثفة لتعزيز الثقافة المالية للأفراد والشركات الصغرى والمتوسطة، وتعزيز الوعي بالأدوات غير المصرفية لتمويل المشروعات لدى المستثمرين وكذلك صانعي القرار.

تطوير التشريعات واللوائح: يجب تحديث وتطوير التشريعات واللوائح المتعلقة بالأدوات غير المصرفية لمواكبة أحدث التغيرات العالمية لتقليل العقبات التي تواجه المستثمرين والممولين من داخل البلاد وخارجها، وتسهيل استخدام هذه الأدوات في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

تطوير البنية التحتية: يجب تحسين البنية التحتية المالية لتمكين الأدوات غير المصرفية من الوصول إلى المشروعات الصغرى والمتوسطة التي تحتاج إلى التمويل.

تعزيز الشراكات الاستثمارية: العمل على تعزيز الروابط والشراكات الاستثمارية بين القطاعين الخاص والعام لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام الأدوات غير المصرفية.

تطوير أدوات التمويل الإلكتروني: وذلك لتسهيل استخدام الأدوات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتقليل التكاليف والعوائق الإدارية.

جذب الاستثمار الأجنبي: يمكن للمستثمرين الأجانب الاستثمار في ليبيا ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام الأدوات غير المصرفية، وتعزيز دورهم في تطوير ودفع عجلة النمو الاقتصادي للوصول لمصالح مشتركة.

النتائج

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تجيب على أسئلة الدراسة تمثلت في:

- تعاني المشروعات الصغرى والمتوسطة مشكلات في عمليات التمويل سوء عن طريق الأدوات المصرفية أو غير المصرفية، وعلى الرغم من صدور التشريعات التي تنظم التمويل عن طريق الأدوات غير المصرفية ولكن الواقع يؤكد عدم استخدام أي من هذه الأدوات والمتمثلة في التأجير التمويلي والصكوك ورأس المال المخاطر في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع عدد من الدراسات التي توصلت إلى أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة (إجبارة و إجبارة، 2016) (حمد و امنيسي، 2016) (قلم، 2017) (المايل و الشربجي، 2017) (أبو شعالة،

2019) (عبد الصمد و الزوام، 2022).

- هناك عدة أسباب وتحديات أسهمت في العزوف عن تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة عن طريق أدوات التمويل غير المصرفية منها قلة الوعي وضعف الثقافة المالية، عدم الاستقرار السياسي والأمني، ضعف البيئة التشريعية، ضعف البنية التحتية المالية، ضعف القطاع الخاص وازدياد المخاطر، عدم وجود مؤسسات جاهزة لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

- اقترح المشاركون مجموعة من الحلول لتعزيز استخدام أدوات التمويل غير المصرفية منها نشر الثقافة والتوعية بأدوات التمويل غير المصرفية، تطوير التشريعات واللوائح، تعزيز الشراكات الاستثمارية، تطوير أدوات التمويل الإلكتروني، جذب الاستثمار الأجنبي.

التوصيات

إن استخدام الأدوات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا يتطلب بذل مزيد من الجهود لتعزيز الوعي المالي وتطوير البنية التحتية وتطوير القوانين واللوائح المتعلقة بالأدوات غير المصرفية، وكذلك تعزيز ثقافة الاستثمار الخاص وجذب المستثمرين المحتملين.

المراجع

- أبو شعالة، كريمة الهادي. (2019). استشراق امكانية تطبيق صيغ التمويل الاسلامي لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. مؤتمر دور ريادة الاعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي (الصفحات 284-302). مصراتة: جامعة مصراتة - غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراتة.

- إجبارة، زينب حسن ، و إجبارة، عبد المنعم حسن. (2016). دور المصارف الاسلامية في دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا. مجلة البحوث الاكاديمية، 5، 132-107.

- البراني، سليمان أحمد البراني و الوريدي، عبد الرحمن أحمد. (2019). معوقات تمويل المشروعات الصغرى في ليبيا: استطلاع أراء العاملين بالمصارف التجارية. مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، (الصفحات 70-51). مصراتة.

- حسن، عبد المنعم حسن موسى. (2017). الدور التنموي المتوقع للمشروعات الصغرى والمتوسطة. مجلة العلوم البحثة والتطبيقية، 16(3)، 20-9.

- حمد، محمد فرج وامنيسي، عبد العزيز. (2016). مشاكل وصعوبات تواجه المشروعات الصغرى في بيئة الأعمال في ليبيا. مجلة البحوث الاكاديمية، 5، 133-160.

- راغب، محمد عبد السلام و رجب، يمن أحمد ، و الهرام، توفيق ابراهيم مرزوق ابراهيم. (2020). الاقراض المصرفي للمشروعات الصغرى والمتوسطة وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة من العام 2000 وحتى 2017. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 11(4)، 255-237.

- رحاب، فوزي عبد القادر و الفراح، عبد الرزاق الطاهر. (2019). دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. مجلة دراسات الانسان والمجتمع، 8، 33-1.

- سويكر، محمد قاسم عبد المجيد. (2022). الدور

المرتقب للتمويل الاسلامي في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. المؤتمر الاكاديمي للدراسات الاقتصادية والاعمال (الصفحات 12-1). مصراتة: كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة.

- سويكر، محمد و سعيداني، سميرة. (2022). معوقات لإقراض المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا: دراسة ميدانية على المشروعات الصغرى والمتوسطة في بلدية سرت. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 9(1)، 36-20.

- عبد الصمد، خالد حسن و الزوام، السنوسي محمد. (2022). المعوقات التمويلية والمحاسبية للمشروعات الصغرى والمتوسطة: دراسة استطلاعية على عينة من المشروعات الصغرى والمتوسطة في مدينة سبها. مجلة جامعة فزان العلمية، 1(1)، 90-70.

- قريرة، عبد المنعم صالح أبو نيران. (2017). نموذج للتنبؤ بفشل أو نجاح المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا. مجلة العلوم البحتة والتطبيقية، 16(3)، 8-1.

- القانون رقم 11 لسنة 2010 بشأن سوق المال.

- القانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار.

- القانون رقم 15 لسنة 2010 بشأن التأجير التمويلي.

- القرار رقم 427 لسنة 2010 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 15 لسنة 2010 بشأن التأجير التمويلي.

- القانون رقم 4 لسنة 2016 بشأن الصكوك.

- قرار لجنة هيئة سوق المال بشأن اللوائح التفصيلية للصكوك.

- قرار لجنة إدارة هيئة سوق المال رقم 11 لسنة 2020 بشأن القواعد المنظمة لنشاط رأس المال المخاطر.

- قلم، محمود عبد السلام ابراهيم. (2017). دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى. مجلة العلوم البحتة والتطبيقية، 16(3)، 28-21.

اللائحة التنفيذية للقانون رقم 11 لسنة 2010 م بشأن سوق المال.

- المايل، عبد السلام محمد و الشريجي، عادل محمد. (2017). واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا دراسة ميدانية على عينة من العاملين بالبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة. مجلة العلوم البحتة والتطبيقية، 16(3)، 56-45.